رئيس الجمهورية يتسلم بيان سفراء الدول الراعية للمبادرة الخليجية حول الأوضاع في عمران

السفراء يجددون دعم بلدانهم لتنفيذ مخرجات الحوار

صنعاء / سبأ :

استقبل الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية أمس سفير الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء ماثيو تولير وسفيرة المملكة المتحدة لدى اليمن جين ماريوت.

وجرى خلال المقابلة مناقشة عدد من القضايا والموضوعات المتصلة بالعلاقات بين اليمن وبلديهما في مختلف المجالات بالإضافة إلى تناول المستجدات على الساحة الوطنية.

وفي اللقاء ثمن الأخ الرئيس المواقف والأدوار الإيجابية للولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تجاه الشعب اليمني ومساندتهما المستمرة لاستقرار وأمن اليمن ووحدته.. مؤكداً أهمية تعزيز جهود المجتمع الدولي خلال المرحلة الراهنة تجاه اليمن ومواصلة دعمه لمسيرته التنموية والاقتصادية بما يمكنه من الوصول إلى إنجاز كافة استحقاقات المرحلة الانتقالية وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل التي يعول عليها في رسم معالم المستقبل لليمن الجديد وتحقيق آمال وتطلعات الشعب اليمني.

فيما جدد السفيران تولير وماريوت التأكيد على دعم المجتمع الدولي لليمن لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل ودعم جهود الرئيس عبد ربه منصور هادي للمضي إلى الأمام وبما يخدم تطلعات وآمال الشعب اليمني في العدالة والمساواة والحرية وقيام الدولة الحديثة بمضامين الحكم الرشيد وبما يكفل تحقيق امن واستقرار ووحده اليمن.

وفي اللقاء سلم السفيران للأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية بيان سفراء الدول العشر الراعية للمبادرة الخليجية حول المستجدات والأوضاع في محافظة عمران فيما يلي نص البيان :

بيان المجموعة الراعية للمبادرة الخليجية تضمن :

دعوة مليشيات الحوثي للانسحاب من عمران وتسليم أسلحتها إلى الدولة

التحذير من النتائج الوخيمة لاستمرار العنف في عمران

إنضماماً إلى البيان الصحفي لمجلس الأمن الدولي بتاريخ الحادي عشر من شهر يوليو الحالي، والبيانات الصادرة من العديد من الدول والمنظمات الداعمة لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية، فإن مجموعة سفراء الدول العشر تدين العنف الذي حدث في عمران والمناطق المحيطة إلى الشمال، بما في ذلك الاستيلاء على اللواء 310مع كامل معداته وإحراق المعسكر، وتناشد جميع الأطراف وقف الصراع المسلح الذي أزهق ولا يزال يزهق أرواح اليمنيين ويجب على الحوثيين والمليشيات المرتبطة بالأحزاب السياسية وكافة الجماعات والأطراف المسلحة المتورطة في أعمال العنف أن يوقفوا المواجهات ويحترموا كافة اتفاقيات وقف إطلاق النار التي التزموا بها جميعاً وخصوصاً تلك الاتفاقية المؤرخة بـ22 يونيو الماضي وينسحبوا من عمران ويسلموا أسلحتهم إلى السلطات الموالية للحكومة الوطنية.

وحذرت مجموعة سفراء الدول العشر من أن استمرار العنف ستكون له نتائج وخيمة على تقدم العملية الانتقالية في اليمن، وأولئك الذين يواصلون اللجوء إلى استخدام السلاح والعنف بالرغم من البيانات الواضحة من المجتمع الدولي مستخفين بمصالح الشعب اليمني سيحاسبون على أعمالهم.

وجدد البيان التأكيد أن مجموعة سفراء الدول العشر لن تتهاون مع التخويف غير القانوني الذي تقوم به الجماعات المسلحة التي لا تحترم مصالح الشعب، وتعيد تأييد دعمها للجنة الخبراء التي تم تعيينها بموجب قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2140 وتحذر أولئك المتحاربين بمن فيهم الذين قدموا الدعم للجماعات المسلحة بأن أعمالهم قد هددت سلم اليمن واستقراره.

وأكد البيان أن مجموعة الدول العشر تتابع بقلق بالغ المواجهات المسلحة في أرحب وتطالب بعدم توسيع رقعة الاضطرابات الحالية إلى أجزاء أخرى من البلاد بما في ذلك مدينة صنعاء وتحث على الوقف الفوري لكل أعمال العنف.

وأوضح البيان أن مجموعة سفراء الدول العشر تقف إلى جانب الرئيس هادي وجهوده الرامية إلى تنفيذ مخرجات الحوار الوطني، وتحقيق المصالح السلمية بين جميع الأطراف وإيجاد جيش محايد يحمل مسئولية الحياد في خدمته للوطن، وتمثل مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليتها التنفيذية خارطة طريق إلى يمن أكثر أمناً واستقراراً لجميع اليمنيين.

وناشد السفراء جميع الأطراف تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني بما فيها الحاجة إلى نزع السلاح ، والمشاركة السلمية في العملية الانتقالية التي تم تأسيسها للتعامل مع مظالم الماضي ، وتأسيس نظام حكم شامل ممثل لجميع الأطراف.

وعبر البيان عن القلق البالغ إزاء الأوضاع الإنسانية في الشمال، وتمشياً مع بيان المنسق الإنساني ، وحث جميع الأطراف على تسهيل عبور وكالات الإغاثة لتصل إلى المدنيين ، وحماية الأنشطة الإنسانية، وموظفيها ، وممتلكاتها ، واحترام وكالات الإغاثة في جميع الأوقات وذلك لضمان وصول المساعدات إلى الضعفاء الذين هم بأمسّ الحاجة إليها .

في حفل إشهار حملة أمل الإنسانية لمساعدة الشعب اليمني .. وزير التخطيط :

اليمن تمر بظروف صعبة بحاجة إلى جهود إغاثية وتنموية

صنعاء / بشير الحزمي :

أكد وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد سعيد السعدي التزام الحكومة بتنفيذ مخرجات الحوار الوطني .

وقال في حفل اشهار حملة أمل الانسانية لمساعدة الشعب اليمني الذي نظمه مكتب منظمة التعاون الاسلامي لتنسيق الشئون الانسانية بصنعاء مساء أمس الاول بالعاصمة صنعاء أن اليمن تمر بظروف صعبة وهي بحاجة الى جهود اغاثية للنازحين و المرضى و الاطفال . وان الواجب أن لا يكون العمل اغاثياً فقط وإنما أيضا يكون عملاً تنموياً بحيث يقوم على ايجاد مشاريع صغيرة تدعم الفرص الوظيفية وخاصة لفئة الفقراء .

واوضح أن الحكومة قادمة على تسهيل أي صعوبات تواجه عمل المنظمات الانسانية في اليمن وستكون شريكة مع جهود المنظمات الانسانية في كثير من المشاريع آملا في ان تتحول هذه الحملة الى مشروعات تساعد على استمرار وبناء قدرات المستفيدين ليصبحوا قادرين على خدمة انفسهم وتحقيق الاكتفاء الذاتي .

ولفت الى أن الحملة عبارة عن مجموعة من الانشطة الانسانية التى تقوم بها بعض المنظمات الانسانية والدولية ومنظمة التعاون الاسلامي كجزء من هذه المنظمات.

وعبر عن شكره وتقديره لكل الجهود الانسانية في اليمن .

وأشار وزير التخطيط والتعاون الدولي الى أن الاعمال الانسانية التى تستهدفها الحملة هي اعمال اضافية وأحيانا تأخذ جزءاً من اهداف المشروعات الحكومية وأحيانا تكون مواجهة للإحداث الطارئة التى تحدث ولم تكن في خطط وموازنة الحكومة في بعض المجالات.

من جانبه قال المنسق الانساني للأمم المتحدة باليمن يوهانس فان دير كلاوو أن الأمل والثقة بالمستقبل هو كل ما يحتاجه اليمنيون .

وأكد أن المستقبل لليمن فيما ترسمه نتائج مؤتمر الحوار الوطني .

ودعا الى تجميع جهود الجميع لتحسين الاوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في اليمن مع التركيز على الجانب الانساني والاحتياجات الطارئة والأشد الحاحا .

لافتا الى أهمية التركيز على الاسباب الجذرية التى أوصلت اليمن الى هذا الوضع وفي مقدمتها الفقر من اجل معالجتها .

وأوضح أن خطط مكتب الامم المتحدة الانسانية تتطرق الى هذه الجوانب كونها المخرج الوحيد من هذا الوضع .

وشدد على ضرورة مساعدة اليمنيين على الوفاء باحتياجاتهم وبما سيحتاجونه في الغد .مطالبا اياهم بأن يتحلوا بالثقة لحل مشاكلهم .

وأكد العمل لإخراج سكان محافظة عمران من معاناتهم .

وأعرب عن امتنانه لجهود منظمة التعاون الاسلامي ودعمها للجهود الانسانية التى تبذلها الامم المتحدة في اليمن .

من جهته أعلن مدير مكتب منظمة التعاون الاسلامي باليمن السفير الدكتور عادل بكيلي عن إشهار حملة أمل الانسانية مجددا التزام المنظمة بأن تكون المشاريع التى اعدها مكتب الامم المتحدة والبالغة 100 مشروع محل حشد الموارد المالية المشتركة لمنظمتى التعاون الاسلامي والأمم المتحدة لتمويلها وتنفيذها .

وقال إن ما يحتاجه اليمن سريعا للتخفيف من وطأة معاناته الانسانية هو مبلغ وقدره 223،7 مليون دولار للأمن الغذائي ، 90،9 مليون دولار للتغذية ، 58،4 مليون دولار للصحة ، 58،2 مليون دولار متعدد القطاعات ، 45،3 مليون دولار للحماية الانسانية ، 33،5 مليون دولار لإيواء النازحين في المخيمات والمساكن المؤقتة ، 31،4 مليون دولار للإنعاش المبكر ، 29،2 مليون دولار للمياه والصرف الصحي ، 13،5 مليون دولار للتعليم الاساسي ، 5،2 مليون دولار للتنسيق والدعم لمنظومة العمل الانساني العاجل في اليمن ، 2،2 مليون دولار للنقل والإمداد .

وأوضح أن هذه الارقام والموزعة على القطاعات المختلفة تدخل اساسا في قائمة الـ 100 مشروع المطلوب تنفيذها سريعا في اليمن والتى تبلغ اجمالا 592 مليون دولار وتعمل الامم المتحدة جاهدة على حشدها لتمويل هذه المشاريع الانسانية العاجلة .

معلنا عن سعي وإصرار منظمة التعاون الاسلامي الى حشد 260 مليون دولار كحد أعلى و 210 ملايين دولار كحد أدنى الى جانب حشد الامم المتحدة لتنفيذ المشاريع الانسانية العاجلة وبخاصة ذات الطابع التنموي المستديم .

ودعا الى عقد اجتماع في اليمن في 31 أغسطس القادم بمشاركة رجال المال والأعمال والشركات العاملة في اليمن وخاصة النفطية للمشاركة الفاعلة في تخفيف عبئ المعانات الانسانية على الشعب اليمني ولو بنسبة 1.2 % من حاجة السكان في اولويات القطاع الانساني وتحديدا في قطاعي الطفولة والمياه .

وافصح عن مساعي منظمة التعاون الاسلامي لعقد اجتماع دولي في احدى دول مجلس التعاون الخليجي لحشد الموارد المالية لتنفيذ المشاريع الانسانية العاجلة .

وقال أن ما يتسم به اليمن من عدم الاستقرار والنزاعات اللذين يؤديان الى انعدام الامن يضاعف من المعانات الانسانية للشعب اليمني بالإضافة الى الاثار المؤلمة التى تخلفها الكوارث الطبيعية والمتغيرات المناخية والضغط السكاني على طموحات الشعب اليمني في تجاوز محركات أزمته الانسانية التى أصبحت محل اهتمام المجتمع الدولي بعد أن ادرك العالم ضرورة التحرك السريع لمساعدة الشعب اليمني قبل ان تحل عليه الطامة الانسانية الكبرى .

ودعا الى تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني لتحقيق آمال وطموحات الشعب اليمني .

آملا أن يتجاوز اليمن وبقدرات أبنائه ومساعدة اشقائه والمجتمع الدولي كل مسببات الفقر المدقع ومحدودية فرص الحصول على الدخل .

هذا وكان مسئول وحدة استثمار اليمن بالمجموعة المتخصصة للحلول في الرياض بالمملكة العربية السعودية ومدير عام شركات المجموعة في اليمن عبدالله العوبثاني قد أكد في كلمته عن ثقته بأن تصل الحملة الى غايتها السامية المتمثلة بأهداف منظمة التعاون الاسلامي والمترتبة على الحملة والتى تكمن في تطوير وتنمية المجتمع الانساني اليمني من خلال المساهمة في عملية التسريع في تحسين الاوضاع التعليمية والصحية والاجتماعية والاقتصادية ، كما تهدف الحملة الى توظيف الطاقات والقدرات في تطوير المجتمع اليمني .

وقال إن مجموعة الحلول المتخصصة في الرياض ترغب صراحة في الاستثمار التنموي في اليمن وقد تم لهذا الغرض اعداد العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة الى مشاركة المجموعة في تنمية عائدات الناتج القومي ورفع مستوى دخل الفرد .

وأضاف بالقول : من المشاريع التى نتطلع الى تنفيذها مع الجانب الحكومي اقامة شبكة سكة حديد تربط المدن الساحلية في اليمن بحسب حاجيات اقتصاد اليمن ، كما نطمح في اقامة محطة تكرير نفطية (مصفاة) في المناطق التى ترغب الحكومة اليمنية القيام بها .

ولفت الى أن لمجموعة الحلول المتخصصة خمس شركات عاملة في اليمن ومسجله لدى دوائرها الرسمية وتعد المجموعة للعمل من خلال هذه الشركات على تقديم ما يمكن لخير التنمية وتطورها في اليمن .

وتمنى للحملة كل النجاح لتساعد في تخفيف المعاناة الانسانية التى يواجهها الشعب اليمني .

حضر الحفل نائب وزير الخارجية أمير العيدروس ومستشار رئيس الجمهورية لشئون لدراسات الاستراتيجية الدكتور فارس السقاف وعدد من ممثلي منظمات الامم المتحدة في اليمن وعدد من المسئولين والشخصيات الوطنية والقيادات السياسية والإعلامية والمهتمين .

هولندا تقدم « 5» ملايين دولار للإسهام في تمويل مشروع إدارة استخدام حوض صنعاء

صنعاء / سبأ :

وقعت اليمن وهولندا أمس بصنعاء على اتفاقية تمويل مشروع إدارة استخدام المياه في حوض صنعاء الهادف إلى الحفاظ على الموارد المائية بكلفة إجمالية تصل إلى أربعة ملايين وتسعمائة وأربعة وثلاثين ألف دولار .

تقضي الاتفاقية التي وقعها عن الجانب اليمني وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي وعن الجانب الهولندي السفير الهولندي بصنعاء « جيرون فير هول » وبحضور وزير الزراعة والري المهندس فريد أحمد مجور والممثل المقيم لمنظمة الأغذية العالمية بصنعاء (الفاو) الدكتور صلاح الحاج حسن .. بتقديم الحكومة الهولندية مبلغ أربعة ملايين وتسعمائة وأربعة وثلاثين ألف دولار للإسهام في تمويل مشروع إدارة استخدام المياه في حوض صنعاء .

وعقب التوقيع على الاتفاقية أشاد وزير التخطيط والتعاون الدولي بإسهامات الحكومة الهولندية في تعزيز مسارات التنمية والاستقرار في اليمن مشيراً إلى أهمية مشروع إدارة استخدام المياه في حوض صنعاء .

وأكد الوزير السعدي أن ترشيد استخدام المياه والحفاظ على الموارد المائية يجب أن تتحول إلى ثقافة مجتمعية سائدة نظرا لكون اليمن تعد احدى أكثر الدول المهددة بنضوب الموارد المائية .

من جهته جدد السفير الهولندي بصنعاء حرص الحكومة الهولندية على مواصلة تقديم كافة أوجه الدعم اللازمة لتعزيز الاستقرار في اليمن.. منوها بمستوى التعاون القائم بين اليمن ومملكة هولندا .

بكلفة (150) مليون دولار

لجنة وزارية تقر منطقة بروم لإنشاء ميناء استراتيجي بحضرموت

صنعاء / سبأ :

رأس وزير التخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي اجتماعا للجنة الوزارية المكلفة بالإشراف على مشروع ميناء بروم محافظة حضرموت.

كرس الاجتماع لمناقشة الدراسات والبيانات والإسنادات الطبيعية والاقتصادية والفنية المقدمة من وزارة النقل حول المشروع.

واستعرض الاجتماع الذي حضره وزير النقل الدكتور واعد باذيب، وأعضاء اللجنة وكيل وزارة النقل للشئون البحرية والموانئ القبطان علي محمد صبحي، والرئيس التنفيذي لمؤسسة موانئ البحر العربي القبطان أسامة علي سالم ومدير الوحدة التنفيذية للمشروع المهندس علي بارحيم استعرض المقومات الملائمة لاختيار منطقة بروم لإنشاء الميناء، وكذا أهمية هذا المشروع الحيوي الذي سيلبي احتياجات التطوير في المنطقة الشرقية ومتطلبات تنامي الحركة التجارية والاستثمارية والاقتصادية.

وأقر الاجتماع إنشاء الميناء في منطقة بروم، بناء على معطيات الدراسات العملية والجدوى الاقتصادية ومن حيث الكلفة المالية وآفاق التطور المستقبلي ومقومات إنشاء الميناء بالمنطقة.

كما أقر رفع التوصيات الخاصة بتحديد موقع إنشاء الميناء المستقبلي لمحافظة حضرموت في منطقة بروم إلى الصندوق السعودي للتنمية.

وتبلغ كلفة إنشاء الميناء 150 مليون دولار، منها 130 مليون دولار بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية و 30 مليون دولار مساهمة الحكومة اليمنية.